



التاريخ: الفلأء 15 / 8 / 2017

رسالة القدس

نشرة يومية لأخبار مدينة القدس

تصدر عن اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم

- 119 مستوطناً يقتحمون الأقصى في الفترة الصباحية.
- الخارجية والمغتربين: غياب عقوبات رادعة يشجع الاحتلال على التمادي في ابتلاع القدس والمناطق "ج".
- الاحتلال يهدم بناية سكنية وتجارية في القدس .
- روسيا تؤكد موقفها الثابت من "حل الدولتين" والقدس .
- الاحتلال يشن حملة ضريبية بحق تجار القدس القديمة
- الاحتلال يهدم منزلاً مأهولاً في سلوان.
- الاحتلال يهدم بناية سكنية وتجارية بالعیساوية.
- فندقان بصفقة تسريب أراضي باب الخليل بالقدس .
- المقدسيون لن يمرروا خطوة نقل مكتب غليك لباب الأسباط.



119 مستوطناً يقتحمون الأقصى في الفترة الصباحية

القدس 15-8-2017 وفا- اقتحم 119 مستوطناً يهودياً، المسجد الأقصى المبارك في الفترة الصباحية من اليوم الثلاثاء، بحراسة مشددة من قوات الاحتلال الخاصة.

وقال مراسلنا إن الاقتحامات تمت من باب المغاربة وعبر مجموعات صغيرة، ونفذ المستوطنون جولات مشبوهة واستفزازية في المسجد المبارك.

"الخارجية والمغتربين": غياب عقوبات رادعة يشجع الاحتلال على التماذي في ابتلاع القدس والمناطق "ج"

رام الله 15-8-2017 وفا- قالت وزارة الخارجية والمغتربين في بيان صحفي، اليوم الثلاثاء، إن غياب العقوبات الرادعة يشجع الاحتلال الإسرائيلي على التماذي في ابتلاع القدس و المناطق المصنفة "ج".

وأضافت الوزارة في بيانها، "تصعد الحكومة الاسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو وأذرعها الاستعمارية المختلفة، حربها الشاملة على الوجود الفلسطيني في المناطق المحتلة المصنفة "ج"، عبر سلسلة طويلة من التدابير والإجراءات التهودية العنصرية، التي تضرب مقومات الوجود الفلسطيني في تلك المناطق، وفي مقدمة تلك الاجراءات، هدم المنازل والمنشآت والمصانع والورش وتجريف أراضي المواطنين وممتلكاتهم، وحرمانهم من استغلال أراضيهم، بهدف تحقيق المزيد من السيطرة الاسرائيلية عليها وسرقتها وتخصيصها لصالح الاستيطان".

وتابعت، يذكر هنا أن أكثر من منظمة استيطانية تنشط في مجال رصد ومحاربة الوجود الفلسطيني في المناطق المصنفة "ج"، في مقدمتها منظمة "رغافيم" التي ترفع تقارير الى الجهات الاسرائيلية المختصة حول ما تسميه ب(التمدد الفلسطيني غير القانوني في المناطق المصنفة "ج!!)، كما يحدث حالياً من تحريض على عمليات البناء الفلسطينية في قرية "بيت اكسا" في محافظة القدس، حيث تصف المنظمة مبنى فلسطينيا قيد الإنشاء بأنه (نقطة عشوائية فلسطينية غير قانونية!!)، كما تطالب في تقاريرها بهدم منازل المواطنين الفلسطينيين ومنشآتهم.

وأردفت، ووفقاً لتقارير وإحصاءات عديدة ارتفعت منذ بداية هذا العام وتيرة هدم المنازل والمنشآت والمدارس الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة عامة، والقدس الشرقية بشكل خاص. في الاطار، قامت قوات الاحتلال المعززة بآليات عسكرية ووحدات من عناصر الشرطة اليوم الثلاثاء بهدم بناية تجارية وسكنية، تعود ملكيتها للمواطن



عبدالله حمدان في قرية العيساوية بالقدس المحتلة، علما أن البناية تضم شققا سكنية ومحال تجارية، كما هدمت قوات الاحتلال بالأمس ثلاثة مساكن في قرية "خشم الدرج" بمسافر يطا جنوب الخليل، مقدمة كمنحة من الاتحاد الأوروبي، في اطار محاولات الاحتلال الرامية الى تهجير أكثر من 200 مواطن، يسكنون في تلك المنطقة ويعملون في الزراعة وتربية الحيوانات، بحجة أنها منطقة تدريبات عسكرية، لتسهيل عملية السيطرة عليها لأغراض استيطانية توسعية.

وأدانت الوزارة بأشد العبارات عمليات الهدم المتواصلة ضد المنازل والمنشآت الفلسطينية، وحذرت من التعامل مع تلك العمليات كأرقام وإحصائيات عابرة، بعيدا عن حجم المعاناة الذي تخلفه عمليات الهدم في حياة الفلسطينيين وأجيالهم، خاصة أن تلك العمليات ترتقي الى مستوى جرائم حقيقية ضد الانسانية، وتشكل انتهاكا جسيما للقانون الدولي والقانون الدولي الانساني واتفاقيات جنيف، والاتفاقيات الموقعة.

وأكد البيان أن اكتفاء الاتحاد الاوروبي والمجتمع الدولي بنشر بيانات الادانة والاستنكار والمناشادات لوقف هذه السياسة الاحتلالية، لم يعد يجدي نفعا ازاء إصرار اسرائيل كقوة احتلال على ابتلاع المناطق المصنفة "ج"، وفرض السيادة الاسرائيلية عليها، بما يقوض فرص قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة وذات سيادة، وأن عدم فرض عقوبات رادعة على اسرائيل بسبب انتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي، بات يشجع سلطات الاحتلال على التماذي في تنفيذ مخططاتها الاستعمارية التوسعية على حساب الحقوق الفلسطينية العادلة والمشروعة، خاصة الحق الفلسطيني الكامل في جميع المناطق المصنفة "ج"، كونها جزءا لا يتجزأ من الارض الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967.

الاحتلال يهدم بناية سكنية وتجارية في القدس

القدس 15-8-2017 وفا- شرعت آليات وجرافات تابعة لبلدية الاحتلال في القدس، بهدم بناية من طابقين تعود للمواطن عبد الله حمدان، وسط بلدة العيسوية وسط القدس المحتلة، بحجة البناء دون ترخيص.

ونقل مراسلنا في القدس عن عضو لجنة المتابعة في البلدة رائد أبو ريانة أن البناية شُيّدت قبل عشر سنوات، على بناء قديم عمره أكثر من خمسة عقود، وفيها شقق سكنية ومحال تجارية.

ولفت أبو ريانة الى أن قوات الاحتلال ما زالت تفرض طوقا عسكريا محكما حول المنطقة والبناية المُستهدفة. من جهته، قال عضو لجنة المتابعة في العيسوية محمد أبو حمص لمراسلنا إن قوات كبيرة من جنود الاحتلال يقدر عددها بين 400-500 جندي اقتحمت البلدة في الساعة الرابعة من فجر اليوم، ومنعت المصلين من التوجه الى



المسجد لصلاة الفجر، في حين انشغل ما بين 50 إلى 80 عامل بتفريغ المنزل والمحال التجارية من محتوياتها،
ورميها في الشارع الرئيسي، تمهيداً لعملية الهدم التي ما زالت متواصلة حتى الآن.

وأوضح أبو الحمص انه سبق عملية الهدم تجريف أرض زراعية تعود للمواطن فاروق مصطفى.

روسيا تؤكد موقفها الثابت من "حل الدولتين" والقدس

رام الله 14-8-2017 وفا- أكد سفير روسيا المعتمد لدى دولة فلسطين، حيدر أغانين، موقف بلاده الثابت من
"حل الدولتين" والقدس.

وكان وكيل وزارة الخارجية والمغتربين السفير تيسير جرادات، استقبل في مكتبه صباح اليوم الاثنين، السفير أغانين.
وخلال اللقاء نقل السفير الروسي موقف القيادة الروسية الذي يشاطر قلق الجانب الفلسطيني من تطورات الأوضاع
الخطيرة في القدس الشريف، والمناطق المحيطة به، كما يؤكد موقف روسيا المبدئي الملتمزم بحل الدولتين، وأنه من
غير المقبول لديها اتخاذ خطوات من جانب واحد تسبق الحل النهائي لوضع الأراضي المحتلة، بما في ذلك
القدس.

كما أكد السفير اغانين على الموقف الروسي الثابت من القدس، وأنها يجب ان تكون عاصمة لدولتين مستقلتين (فلسطين واسرائيل)، وأن روسيا ستستمر في الدفاع عن هذا الموقف خلال اللقاءات الرسمية والاتصالات التي
تجريها مع اسرائيل، واللاعبين الرئيسيين في المحافل الدولية بما فيها الرباعية الدولية.

الاحتلال يشن حملة ضريبية بحق تجار القدس القديمة

القدس 14-8-2017 وفا- شنت طواقم مشتركة من الضريبة التابعة للبلدية العبرية في القدس وقوات الاحتلال،
حملة بحق عدد من المحال التجارية في أسواق القدس القديمة، وصفها التجار بأنها كيدية وغير مبررة.

ولفت مراسلنا الى أن طواقم الضريبة داهمت محال تجارية في شارع الواد، وسوق باب خان الزيت في البلدة
القديمة، في حين وفرت القوة المُصاحبة الحماية والحراسة لها.

وأوضح أن عدداً كبيراً من التجار أغلقوا محالهم بسبب هذه الهجمة تحسباً من فرض مبالغ عالية وخيالية.



الاحتلال يهدم منزلا مأهولا في سلوان

دمت جرافات وآليات تابعة لبلدية الاحتلال في القدس، بحماية قوة كبيرة من جنود وشرطة الاحتلال، منزلا مأهولا في بلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى، اليوم الثلاثاء.

وكانت الجرافات أنهت عملية هدم بناية سكنية وتجارية في بلدة العيساوية وسط المدينة.

واقترحت عشرات المركبات التابعة لشرطة الاحتلال وما يسمى قوات حرس الحدود بقوات الاحتلال سلوان من جهة حي وادي الربابة وصولا إلى محيط حي البستان ومنطقة عين اللوزة وسط شلل في الحركة العامة في البلدة، وفرضت طوقا عسكريا محكما في محيط منزل بحي البستان يعود لعائلة المواطن أبو حامد أبو إسنيّة، بحجة البناء دون ترخيص.

يذكر أن الاحتلال أصدر في سنوات سابقة قرارات هدم إدارية لكافة منازل حي البستان وعددها يزيد عن الـ 88 منزلا، لصالح إنشاء مشاريع استيطانية وأخرى تخدم أسطورة "الهيكل المزعوم".

وفي سياق مشابه، توجهت جرافات بحماية قوة كبيرة من جنود الاحتلال إلى حي بيت حنينا لهدم منزل أو أكثر في المنطقة، بذريعة البناء دون ترخيص.

الاحتلال يهدم بناية سكنية وتجارية بالعيساوية

قامت جرافات تابعة لبلدية الاحتلال في مدينة القدس، اليوم الثلاثاء، بهدم بناية مكونة من طابقين، بعد اقتحام بلدة العيساوية شمال شرق المدينة، بحجة البناء دون ترخيص؛ كما أقدمت على عمليات تجريف لبعض الأراضي في البلدة.

وحاصرت قوات الاحتلال وطواقم البلدية البناية التي تتضمن شققا سكنية، ومحلين تجاريين، وتعود للمقدسي عبد الله حمدان، وأفرغتها ثم هدمتها بالكامل، رغم أن البناية مقامة منذ 10 سنوات. وتأتي عملية الهدم ضمن سياسة الاحتلال الهادفة لتهجير السكان المقدسيين من مدينتهم، إذ لا تزال بلدية الاحتلال تماطل منذ سنوات في إصدار الخارطة الهيكلية للبلدة.

وتواصل سلطات الاحتلال منذ احتلالها مدينة القدس عام 1967 سياسة هدم المنازل الفلسطينية، بحجة عدم الترخيص، ورغم أنها تفرض شروطا تعجيزية إزاء حصول المقدسيين على رخص البناء.



يشار إلى أن البناية مقامة منذ عشر سنوات على بناء قديم، وتتكون من طابقين شقة سكنية مساحتها تبلغ 110 متر مربع ومحليين تجاريين، وهدمتها جرافات الاحتلال بحجة البناء دون ترخيص.

وقال عضو لجنة المتابعة في العيسوية محمد أبو الحمص إن قوات كبيرة من الوحدات الخاصة والشرطة برفقة طواقم بلدية الاحتلال وعدة جرافات اقتحمت البلدة، وأغلقت مداخلها، وفرضت حصاراً شاملاً على منطقة الهدم، ومن ثم شرعت بهدم البناية.

وأكد أبو الحمص على أن سلطات الاحتلال تسعى إلى تفرغ بلدة العيساوية من سكانها باتباعها سياسة الهدم المتكرر للمنازل بذريعة البناء غير المرخص.

ولفت إلى أن جرافات الاحتلال أقدمت على تجريف أراض زراعية في المنطقة الشرقية الجنوبية للعيساوية تعود للمواطن فاروق مصطفى، علمًا أن هذه المنطقة مهددة بالمصادرة لصالح ما يُسمى "الحديقة الوطنية".

من جهته، قال المقدسي محمد درويش من العيساوية إن قوات الاحتلال فرضت حصاراً على البلدة، ومنعت العمال من الوصول إلى أعمالهم، وأعاقت حركة تنقل المواطنين بسبب إغلاق مداخل البلدة.

فندقان بصفقة تسريب أراضي باب الخليل بالقدس

هبة أصلان-القدس

تستأجر عائلة قرش المقدسية فندق البتراء في القدس منذ ستينيات القرن الماضي، والموقع الإستراتيجي للفندق المكون من أربع طبقات ما يجعله مطلاً على ميدان عمر بن الخطاب من الجنوب، أما الشرفات الشرقية فهي مطلة على كامل البلدة القديمة والمسجد الأقصى.

وغير بعيد عن فندق البتراء يقع فندق الإمبريال، ويتكون من طبقتين وهو الأقرب إلى باب الخليل، وتستأجره عائلة الدجاني منذ العام 1949.

وكان فندقا البتراء والإمبريال جزءاً من صفقة تم بموجبها تسريب أراض وعقارات لجمعيات استيطانية من قبل بطريك الروم الأرثوذكس السابق إيرنيوس، وهي الصفقة التي أقرها قضاء الاحتلال مؤخراً.



ويقول حازم سعيد -المدير المشرف على فندق البتراء المتهالك والذي تمنع سلطات الاحتلال ترميمه بأمر من المحكمة- إن إدارة الفندق لم تستلم حتى اليوم أية أوامر بالإخلاء، لكنهم يتابعون مجريات المحكمة. في حين يؤكد مدير فندق الإمبريال وليد الدجاني أنهم لم يتسلموا قرارا بالإخلاء بعد لكنهم يتوقعون ذلك بأية لحظة.

صفقة وتسريب

وتعود القضية إلى عام 2005 حين أعلن عن صفقة بيع عقارات تابعة لبطيركية الروم الأرثوذكس بالبلدة القديمة بالقدس لثلاث شركات إسرائيلية تعمل لصالح جمعية عطيرت كوهنيم الاستيطانية، وهي صفقة بدأت تتكشف أوراقها تباعا.

وتتضمن الصفقة تأجير فندي البتراء والإمبريال في ميدان عمر بن الخطاب عند باب الخليل، وما يعرف ببيت المعظمية في حي باب حطة بالبلدة القديمة لمدة 99 عاما، وتشمل الصفقة 22 محلا تجاريا تقع في نفس مباني الفنادق وتشرف على ميدان عمر بن الخطاب.

وأدت الصفقة في حينه إلى تنحي بطيرك الروم الأرثوذكس السابق إيرنيوس بعد اتهامه بتهرب مستندات وأوراق رسمية من خزينة البطيركية تتعلق بإدائه بصفقات بيع لجهات إسرائيلية.

واتضح لاحقا أن البطيرك إيرنيوس أبرم صفقة باب الخليل لكنه لم يقبض ثمنها، وأن خليفته ثيوفيلوس الثالث وقعها وقبض الثمن وهو الذي عُول عليه بإبطالها.

وفي مطلع أغسطس/آب الجاري، أقرت محكمة الاحتلال المركزية قبول دعوى جمعية عطيرت كوهنيم الاستيطانية وإقرار صفقة البيع، ورفض ادعاءات بطيركية الروم الأرثوذكس بأحقيتها بالعقارات.

ودفع هذا القرار اللجنة الرئاسية العليا لشؤون الكنائس في فلسطين إلى عقد اجتماع طارئ الأربعاء الماضي، أكدت فيه أن قرار المحكمة الإسرائيلية سياسي بامتياز، مشيرة إلى تجاهل القرار لأساليب الغش والرشوة التي استخدمها المستوطنون وأحد المتعاونين معهم من داخل البطيركية لتبرير الصفقة.

ووفق رئيس اللجنة الرئاسية العليا لشؤون الكنائس في فلسطين حنا عميرة، فإن محكمة الاحتلال لم تقبل بادعاء البطيركية بطلان الصفقة، واعتبرت ما حسبته البطيركية رشوة، تبرعا من الجمعية الاستيطانية للمتعاون معها بصفته وكبلا للبطيركية.



ووفقا لعميرة، فإن البطيركية تحاول إبطال الصفقة من خلال استغلال ثغرات قانونية تثبت التلاعب في ملف القضية، من بينها أن المستأجرين للفنادق والمحال التجارية محميون، وبإمكانهم إثبات أحقيتهم بالعقارات خاصة إذا كانوا قد دفعوا استغناء مدفوعا (خلو رجل).

منفعة وسعر بخس

ومن بين الثغرات أيضا، شبهة تعاون وكيل البطيركية مع المستوطنين تحقيقا لمنفعة شخصية وإقراره بذلك، ومطاردته من قبل الشرطة الدولية "الإنتربول" لاتهامه بالعديد من القضايا. وقد صدرت عدة أحكام بحقه من قبل السلطات اليونانية.

ووفقا لما ورد بقرار المحكمة الإسرائيلية والذي اطلعت عليه الجزيرة من خلال أليف صباغ الباحث المتخصص في تاريخ أوقاف الكنيسة الأرثوذكسية وأوقافها، فإن العقارات الثلاثة التي تشملها الصفقة بيعت مجتمعة بسعر بخس قدره مليون و805 آلاف دولار أميركي فقط.

وكما ورد بالقرار، فإن البطيرك إيرنيوس تقدم في مايو/أيار 2005 بقضية لإبطال الصفقة، لكن تم محوها من المحكمة بعد تنحيته، كما تم في يناير/كانون الثاني 2010 إخراج المستأجرين للعقارات من الدعوى، الأمر الذي يصفه صباغ بالخطر.

ولا تعتبر صفقة باب الخليل الوحيدة المشبوهة للبطيرك ثيوفيلوس، فاسمه يرتبط بعدة صفقات بيع وتسريب لعقارات وأراض لصالح الاحتلال كان آخرها صفقة شملت بيع خمسمئة دونم من أراضي عدد من الأحياء الفلسطينية غربي المدينة المحتلة.

المصدر : الجزيرة



المقدسيون لن يمرروا خطوة نقل مكتب غليك لباب الأسباط

أكد القيادي باسم حركة فتح بالقدس رأفت عليان، أن خطوة نقل أحد أعضاء الكنيست المتطرفين مكتبه عند باب الأسباط، تحتاج إلى حماية من الشرطة، ما يعني أنها بحاجة إلى قرار، الأمر الذي ينفي أن هذه الخطوة جاءت احتجاجاً على استمرار منع أعضاء الكنيست من دخول الأقصى بقرار من رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو.

وكان عضو الكنيست اليميني يهودا غليك قرر نقل مكتبه ليوم واحد إلى منطقة باب الأسباط بالقدس المحتلة، وتواجد عضو الكنيست غليك برفقة أفراد من شرطة الاحتلال، صباح اليوم الاثنين، في ساحة باب الأسباط، لما لهذه المنطقة من أهمية خاصة.

وشدد عليان في تصريح لـ "وكالة قدس نت للأخبار"، على أن الموضوع غير متعلق بشكل محدد بنقل مكتب وإنما خطورة الأمر الأمر تتعداه إلى نهج وإلى سيادة.

ولفت إلى ان هذه سياسة حكومة وليست سياسة مجموعات استيطانية، وأن من يحكم في اسرائيل هي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية بيد بنيامين نتياهو واليمين المتطرف، لهذا السبب يسعى نتياهو إلى تكريس السلطات الثلاث.

وأضاف أن المرحلة القادمة سيحاول فيها نتياهو وحكومته وأعضاء كنيسته أن يبرروا فشلهم في معركة البوابات الأخيرة، بهذه الخطوة ومثيلاتها، مشدداً على أننا فعليا أمام مرحلة خطيرة، لم تنته بالانتصار الأخير، لأن المعركة بهذا الانتصار بدأت أصلاً مع الاحتلال.

وشدد عليان على أنه يجب على الجميع أن يتحمل مسؤولياته أمام محاولة الاحتلال التي تحاول السيطرة على القدس وسحب الوصاية الأردنية عن المسجد الأقصى المبارك، والخطوات التي تبدو أنها جاهزة وظهرت منها نقل كافة مكاتب أعضاء الكنيست المتطرفين إلى شرقي القدس وإلى أبواب البلدة القديمة.

وأشار إلى أن هذا الموضوع سيضر الشارع الإسرائيلي، لأنه سيدفع إلى مزيد من العمليات، لأن الشعب الفلسطيني والشارع المقدسي بعيداً عن فضائلهم، لا يتحملوا الاحتلال ولا يستطيعوا التعايش معه، وأثبتوا ذلك في محطات عديدة، مشيراً في ذات السياق إلى أن يهودا غليك نفسه دفع يوماً ثمن تطرفه، ولكنه نجح.



وتابع عليان أن المقدسين لن يمروا هذه الخطوة، متوقفاً أن يكون هناك اجتماعاً اليوم للمرجعات الدينية لبحث هذه الخطوة الخطيرة ومناقشتها، داعياً إلى وجود اجتماع لكافة الفصائل والقوى لضرورة وضع استراتيجية تقود المرحلة القادمة.

وتمنى من القيادة السياسية، ومن قيادة منظمة التحرير ومن الفصائل الوطنية أن تأخذ خطوة وألا تنتظر المد الجماهيري، موضحاً أن من بين هذه الخطوات أن يتم التلويح دائماً بالذهاب إلى محكمة الجنايات الدولية، لأن من الواضح أن لا شريك في عملية السلام، مؤكداً في ذات الوقت انه لا يجب المراهنة ولا تحت أي ظرف على المواقف الأمريكية تجاه عملية السلام.

- انتهى -